السباق إلى الذهب في مالي هو سباق إلى التطرّف

الطفرة الذهبية تمثل مصدرا جديدا للتمويل لمختلف الجماعات المسلحة

من أهم المداخل التي تطرحُ على الجهات والمؤسسات التي تتصدى لمهمة مقاومة الحركات الإرهابية، هي ضرب مصادر التمويل ومحاصرتها. ولئن تشابه الكثير من التيارات الإرهابية في الاعتماد على مصادر تمويل معروفة من قبيل الاحتطاب وتجارة المخدرات والسجائر والنفط وتحصيل الضرائب بالقوة، إلا أن منطقة الساحل الأفريقي، ومالي تحديدا، تفردت بنوع مميز من مصادر التمويل يقوم على البحث عن الذهب واستخراجه. وإذ وفّر السباق نحو معادن الذهب في شمال مالي بعض الانتعاش للاقتصاد المحلي، إلا أنه مثل أيضا مصدر تمويل للتيارات الإرهابية.

كيدال (مالي) – أجمعت تقارير دولية كثيرة على أن التيارات الإرهابية المسلحة الناشطة في الساحل الأفريقي توفر حاجياتها المالية اعتمادا على منقبيها الناشطين في مناجم البحث عن المعدن النفيس خاصة في مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

انطلق السباق نحو مناجم الذهب في منطقة شمال مالي حيث يرتكز المقاتلون المرتبطون بتنظيم القاعدة، ما أثار مخاوف من وجهة الأرباح الناتجة عن التعدين الحِرفي، إذ أنها لن تفيدَ الاقتصاد المحلي فحسب، بل ستساعد المتطرفين الإسلاميين أيضا.

يسيطر تحالف من متمردي الطوارق المعروفين باسم تنسيق حركات أزواد على منطقة كيدال، ويشرف قادتها على أنشطة البحث عن الذهب. ويُؤكد البعض على وجود علاقات تربط متمردي الطوارق بجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، التابعة لتنظيم القاعدة، التي أصبحت تشكل واحدة من أكثر الجماعات المتطرفة نشاطا في الدولة الواقعة في غرب أفريقيا بعد أن ارتفعت الهجمات التي استهدفت الجيش والمدنيين من خلالها.

وقد توصلت الحركات الإرهابية الناشطة في مالي إلى دسّ بعض نشاطاتها داخل المنقبين في مواقع عديدة غنية بالذهب ما جعلها تحصل بسهولة على حاجتها من المال والسلاح.

وقال كبير الباحثين بمعهد باماكو للدراسات الأمنية، إبراهيم مايجا "لا يمكن استبعاد فكرة دور الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعات إرهابية (جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في هذه الحالة) في تأمين المواقع وتحصيل الضرائب كمقابل لذلك".

ورفض متمردو الطوارق الحديث عن وجود مقاتلين مرتبطين بتنظيم القاعدة في صفوفهم. وكان السكان يخشون مناقشة الأمر، حيث أكدوا انتشار عملاء استخبارات ينشطون لصالح الجماعة المتطرفة في كل مكان من المدينة.

في شهر أغسطس الماضي، توصل تقرير من لجنة خبراء تابعة للأمم المتحدة إلى أن متمردي الطوارق المسلحين كانوا يجمعون مداخيل من نقاط التفتيش والضرائب المرتبطة بالسباق إلى الذهب. لكن "لم يمتثل الكثيرون للوائح بعد". وقال إن السباق بدأ في خضمّ الفوضى. وحسب ما جاء في التقرير، كان الخبراء يجمعون "أدلة على تورط أفراد من الجماعات المسلحة مع الجماعات الإرهابية".

وتعتبر جماعة تنسيق حركات أزواد مجموعة ممتثلة لتوقيعها اتفاق سلام مع حكومة مالي عام 2015. لكنها واجهت العديد من الصعوبات في تنفيذ الاتفاقية. وتعدّ العلاقات بين متمردي الطوارق والمتطرفين الإسلاميين معقدة ومتغيّرة. فلفترة طويلة سعى المتمردون إلى إنشاء دولة مستقلة تعرف باسم أزواد، ووقع البعض على الاتفاقية مع الحكومة، واختار آخرون، بمن فيهم زعيم ثوار الطوارق السابق إياد أغ غالي، طريق التطرف، وأطلقوا جماعة تعرف باسم أنصار الدين، ثم انضموا إلى آخرين لتشكيل جماعة نصرة الإسلام.

بدأ البحث عن الذهب في كيدال في سنة 2016، بعد وقت قصير من توقيع جماعة تنسيق حركات أزواد على اتفاق السلام. وأكّد الطيوب آغ بطاي، الذي يقود منظمة غير حكومية محلية، بحث حوالي ألف شخص عن الذهب. وبالإضافة إلى الماليين، يشارك القادمون من النيجر وتشاد والسودان والجزائر في هذا السباق.

يشار إلى أن منظمة الأزمات الدولية حذرت في تقريرها الذي صدر في 13 نوفمبر الماضي، من كون التيارات الإرهابية المتطرفة وجدت في مناجم الذهب المنتشرة في الساحل الأفريقي مصدرا جديدا لتمويل أعمالها وأنشطتها. وأشار التقرير الذي حمل عنوان "استعادة السيطرة على الاندفاع نحو الذهب في وسط الساحل الأفريقي" من أن "الطفرة الذهبية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر تمثل مصدرا جديدا للتمويل والتجنيد لمختلف الجماعات المسلحة بما في ذلك الجماعات الجهادية". وأكد التقرير على ضرورة أن تضفي دول الساحل الطابع الرسمي على تعدين الذهب الحرفي، لأنه من دون تنظيم القطاع، فإن هذا من شأنه أن يغذي العنف والإرهاب في المنطقة.

قدر تقرير منظمة الأزمات الدولية عدد المشتغلين في التنقيب التقليدي في الساحل الأفريقي بمليوني شخص، بينهم مليون عامل في بوركينا فاسو، و700 ألف عامل في مالي، و300 ألف مشتغل في النيجر، وأشار إلى أن فرص التشغيل غير المباشرة المتصلة بهذا القطاع تناهز 3 أضعاف المشتغلين المباشرين.

تحول التنقيب عن الذهب في مالي، كما في غيرها في بعض البلدان المجاورة، إلى رهان للجهاديين في الساحل الأفريقي، وتحقق هذا الرهان اعتمادا على تضافر عنصرين متكاملين؛ الأول هو ضعف الدولة وعدم قدرتها على بسط نفوذها على مجالها، والعنصر الثاني هو ما تدره مناجم الذهب والتعدين الحرفي من موارد مهمة. موارد يمكن أن تموّل العمليات الإرهابية وعمليات التجنيد والاستقطاب، خاصة في ظل شح الموارد الأخرى، المعتادة عند تنظيمات الإرهاب، وفي ظل تراجع التواصل مع التيارات الإرهابية الكبرى التي تعيش بدورها حصارا في مناطق نفوذها التقليدية (في سوريا وفي العراق).

> السباق نحو مناجم الذهب في مالي، وفي غيرها، مثل اختصارا مكثفا للسباق نحو التطرف، وتضافرت عوامل عدة للوصول لذلك

وبذلك تحولت مواقع مناجم الذهب في مالي وفي بوركينا فاسو وفي النيجر إلى مواقع للجماعات الجهادية. في شرق بوركينا فاسو وفي مقاطعة توروودي في النيجر، تم الإبلاغ عن خطب جهادية تدعو إلى احترام الشريعة في مواقع الاستخراج. وتحاول "منظومة الأخلاق" التي تروجها التيارات الإرهابية إرضاء المجتمعات المحيطة، حيث تتكرر السرقة أو استهلاك الكحول أو حتى الدعارة.

احتطاب جديد

ولعل أهم المعضلات التي تواجه الدولة القائمة، أو الأطراف الدولية التي تحاول محاربة الإرهاب، تكمن في أن قسما كبيرا من عمال مناجم الذهب الحرفيين، أصبحوا يفضلون التعامل أو "التطبيع" مع الجماعات الجهادية، بل يفضلونها على الجهات الرسمية. إنهم يقفون جنبا إلى جنب مع من يملك السلطة المحلية ومع من يحدد شروط استخراج الذهب، إلى درجة أن بعض العمال أصبحوا لا يرون ضيرا في الاتحاد مع التيارات الإرهابية في عمليات الاستيلاء على مواقع التعدين المتنازع عليها.

في شرق بوركينا فاسو، أمر حاكم المنطقة في عام 2018 بإغلاق مواقع التعدين الحرفية، لمنع تمويل الجماعات الإرهابية، لكن عمال مناجم الذهب الحرفيين الساخطين تحولوا إلى الجهاديين، الذين أعادوا فتح بعض المناجم، مثل منجم كابونجا.

طفرة الذهب في منطقة الساحل الأفريقي قدمت مشهدا مفتوحا على وجهتين. الوجهة الأولى هو التعدين الحرفي الذي يمكن أن يفتح آفاقا جديدة للمنطقة في ما يتعلق بالعمل وخلق حيوية اقتصادية تقطع مع الركود الاقتصادي. أما الوجهة الثانية فلا تقتصر فقط على التحديات البيئية والصحية والاجتماعية، بل تذهب أبعد من ذلك في ما يتصل بالمخاطر الأمنية التي أحدثتها سيطرة التيارات الإرهابية على معادن الذهب. تقوم التيارات الإرهابية بعمليات إغارة على مواقع الاستخراج، وتحاول فرض ضرائب على المشتغلين في هذا القطاع، وهي بذلك تحل محل الدولة الضعيفة.

مثل السباق المحموم نحو مناجم الذهب في مالي، وفي غيرها، اختصارا مكثفا للسباق نحو التطرف، وقد تضافرت عوامل محلية وإقليمية ودولية للوصول إلى هذا الوضع الخطير، القائم على سيطرة الجماعات الإرهابية على المنطقة وتمكنها من تدبر آليات تمويل جديدة، فضلا عن توسع نفوذها لدى السكان المحليين. وضع سيساهم في تعميق الأخطار والتحديات الإرهابية في منطقة مرشحة لأن تستقبل المزيد من العناصر الإرهابية الفارة من مناطق أخرى.

رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالكاميرون:

نحارب الإرهاب بتوحيد الجهود الدعويّة

نادر أبوالفتوح
كاتب مصري

أدى تنامي موجات العنف والإرهاب في دول الساحل والصحراء إلى تعزيز القناعة بضرورة تفعيل التعاون بين هذه الدول، وتمخضت المحاولات الدؤوبة للتنظيمات المتطرفة لإعادة تمركز عناصرها في مناطق جديدة إلى الجمع بين محاربتها أمنيا وفكريا، كما دفع تبني بوكو حرام في نيجيريا وأنصار الدين في مالي لأفكار داعش والقاعدة، العديد من الهيئات الدينية في غرب أفريقيا إلى تشكيل تكتل دعوي لتعزيز المواجهة الفكرية للحرب على الإرهاب والتطرف.

أكد الشيخ عمرو جبريل، رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في دولة الكاميرون، في حواره مع "العرب"، خلال زيارته للقاهرة أخيرا، أن غياب التنسيق الدعوي في مواجهة المتشددين يمنح التنظيمات الإرهابية فرصة لتجنيد المزيد من الشباب، ويدفع الخلايا النائمة إلى محاولة ملء الفراغ في المشهد الدعوي، وبالتالي نشر الأفكار المتطرفة في عدد من المجتمعات المحلية بالقارة.

أخذت الجماعات المتطرفة تعزف على وتر إشعال الصراعات القبلية والعرقية لتجد لنفسها مكانا في منطقة غرب أفريقيا، باعتبارها بيئة خصبة لنشر الأفكار المتطرفة، ومساعدة العناصر القادمة من ليبيا للتسلل إلى عمق القارة، بدعم تركي غير خاف، بالتزامن مع هجمات نفذتها تنظيمات إرهابية بعضها استهدف كنائس مسيحية لخلق بؤر توتر داخلية، وفتح الباب لنشوب حروب دينية أو إحياء صراعات قبلية معينة، ما يفرض ضرورة مواجهة هذه الموجة بتطوير الفكر الدعوي قبل أن تستفحل الأخطار.

قال عمرو جبريل، إن مقترح تأسيس تكتل دعوي بين هيئات دينية في دول غرب أفريقيا ظهر مؤخرا، مع مبادرة أطلقتها قيادات دينية في القارة لإنشاء مجلس للوساطات والمساعي الحميدة وقوافل السلام، للخروج من حالة الاضطراب والصراع والاحتراب السائدة.

وأضاف أن محاولات العناصر الإرهابية التسلل إلى دول غرب أفريقيا، دفع قيادات مجالس الشؤون الإسلامية في كل من الكاميرون والنيجر ونيجيريا وتشاد وغانا وكوت ديفوار، لتنسيق جهود المواجهة، لأن الخطر بات يهدد الجميع والمواجهات الفردية لن تجدي في التصدي للجماعات المتطرفة.

وذكر عمر جبريل أن التنسيق بين مجالس الشؤون الإسلامية في غرب أفريقيا ينطلق من توحيد الجهود الفقهية والدعوية، وتبادل الخبرات في مجال عمل مراكز رصد الآراء والفتاوى المتشددة، وتشكيل لجان تضع خططا موحدة لموضوعات الدروس والخطب الدينية، بطريقة علمية ومدروسة تتماشى مع الواقع، ولا تكتفي فقط برد الفعل بل تبادر بطرح قضايا تعلي من قيم المواطنة والتعايش السلمي بين أبناء الوطن الواحد من ذوي الانتماءات المختلفة.

وأضاف أن التنسيق بين الهيئات الدينية من العناصر المكملة للتعاون الأمني، ويرفع الغطاء "المقدس" عن الجماعات التي ترفع شعارات دينية وترتكب جرائم تخالف تعاليم الإسلام.

وأوضح أنه تم الاتفاق مع عدد من القيادات الدينية على أن تتضمن المناهج والخطط الدعوية قضايا نبذ الفرقة والتعصب، وتكثيف قوافل الأئمة التي تعمل على ترسيخ قيم الولاء والانتماء للوطن وإعلاء المواطنة، لأن الجماعات المتطرفة تستغل تعدد اللغات واللهجات والأعراق بغرب أفريقيا لضرب استقرار تلك المجتمعات ونشر الفوضى.

لفت رئيس مجلس الشؤون الإسلامية في الكاميرون، إلى أن قيادات دينية في دول غرب أفريقيا قدمت توصيات للجهات الرسمية، تضمنت ضرورة تفعيل المواجهة الفكرية بجانب المواجهات المسلحة لمنع الخلايا النائمة من نشر التطرف عبر وسائل التواصل الحديثة، وهو ما استدعى تشكيل لجان تضم عددا من المتخصصين في مجالات متعددة، بهدف وضع خطط شاملة لمحاصرة المتشددين وتصحيح المفاهيم المغلوطة.

وتابع "ينفذ مجلس الشؤون الإسلامية في الكاميرون مجموعة من الخطط والبرامج لمواجهة التطرف، تتضمن ترجمة ونشر أبحاث مؤتمرات المؤسسات الدينية في كل من الإمارات ومصر والسعودية، وتنفيذ توصياتها لأنها تمثل خارطة طريق لمحاصرة المتطرفين، إلى جانب ترجمة عدد من الإصدارات في إطار تصحيح المفاهيم التي تروجها العناصر الإرهابية".

وكشف جبريل أن حكومة ياوندي أسست مراكز لمواجهة التطرف تعمل على تصحيح أفكار الذين خرجوا من الغابات وكانوا يحاربون الدولة، بهدف تصحيح المفاهيم التي دفعتهم للانضمام إلى التنظيمات الإرهابية، وعرض تجاربهم في وسائل الإعلام لحماية الشباب من أخطار الارتماء في أحضانها.

وتوقع أن تكون هناك تأثيرات إيجابية للتعاون بين مجالس الشؤون الإسلامية في غرب أفريقيا، بدعم من "منتدى تعزيز السلم" بدولة الإمارات، الذي تبنى مبادرات عديدة لمواجهة التطرف.

واعترف بأن الخطاب الدعوي الذي ساد في الكثير من الدول الأفريقية في السنوات الماضية، لم يكن متوافقا مع التحديات التي تتعرض لها المجتمعات المحلية في المنطقة، لذلك استشعرت المؤسسات الدينية في دول غرب أفريقيا المزيد من الأخطار التي تمثلها الجماعات المتطرفة مؤخرا، وحققت خطط تضييق الخناق عليها في دول مختلفة نجاحات كبيرة بعد ظهور محاولات للعناصر الإرهابية للتمركز في غرب أفريقيا.

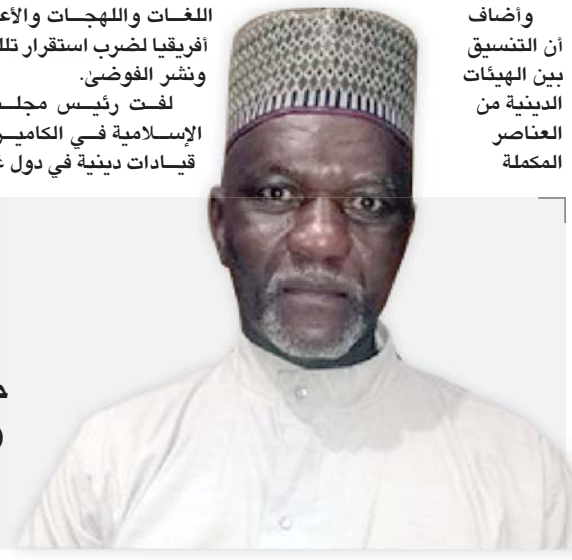

عمرو جبريل:
حان الوقت لإعادة التفكير في صحة الطفل ووضع الأطفال ضمن أعلى أولويات البرامج الحكومية مع وضع رفاههم فوق كل الاعتبارات